



الصناديق السيادية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام

دراسة حالة صندوق مبادلة للاستثمار

Sovereign Funds and Their Role in Achieving Sustainable Economic Diversity

- Mubadala Investment Fund Case Study -

محمد عادل قصري

جامعة الجلفة - الجزائر

m.kesri@univ-djelfa.dz

المخلص:	معلومات المقال
<p>تستعرض هذه الدراسة دور الصناديق السيادية في بعث أنشطة اقتصادية متنوعة تساهم في خلق موارد جديدة داخل الاقتصاد، كما تبحث في دور صندوق مبادلة للاستثمار ومدى فاعليته في دعم جهود التنوع الاقتصادي داخل الإمارات العربية المتحدة. وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن صندوق مبادلة للاستثمار استطاع أن يتبنى نهج متكامل للاستثمار بشكل تخطى مصلحة الأجيال الحالية إلى الأجيال المقبلة.</p>	<p>تاريخ الارسال: 2022/12/23</p> <p>تاريخ القبول: 2023/01/24</p> <p>الكلمات المفتاحية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ الصناديق السيادية ✓ التنوع الاقتصادي ✓ أسعار النفط
Abstract :	Article info
<p><i>This study reviews the role of sovereign funds in the launch of various economic activities that contribute to the circulation of new resources within the economy. It also examines the role of the Mubadala Investment Fund and its effectiveness in supporting economic diversification efforts within the United Arab Emirates. The study concluded that the Mubadala Investment Fund was able to adopt an integrated approach. To invest in a way that goes beyond the interest of current generations to future generations.</i></p>	<p>Received 13/12/2022</p> <p>Accepted 24/01/2023</p> <p>Keywords:</p> <ul style="list-style-type: none"> ✓ Sovereign Funds ✓ Economic Diversification ✓ Oil Prices.

كان ولا زال التنوع الاقتصادي هدف معلنا في معظم البلدان النفطية العربية التي تعتمد على العائدات النفطية في تحديد مساراتها التنموية وبرمجة حجم نفقاتها، ذلك كون التنوع الاقتصادي يقلل من الانكشاف أمام الصدمات النفطية التي لا يمكن أن تمر دون أن تترك آثار سلبية على اقتصاداتها، تبدأ بتراجع حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية والإنفاق العام ومن ثم تؤثر على الناتج المحلي ومعدلات نموه وعلى الاستقرار والاستثمار وفرص العمل حتى تصل إلى تعطل أو عرقلة مسيرة التنمية التي تحتاج إلى مصادر تمويل ثابتة ومستقرة. وللتعامل مع هذا الهدف وجدت الإمارات العربية المتحدة في فكرة الصناديق السيادية فرصة لتحقيق هذا الهدف والاستغلال الأمثل لمواردها المالية بشكل يخلق إنتاج مستمر يحقق النمو المستدام على المدى الطويل، بحيث تنظر للممارسات الاستثمارية للصناديق السيادية وفي ظل الحاجة إلى الاستثمار الفاعل وما يلزمه من رؤوس الأموال كأحد أهم شكل من أشكال إدارة الدولة لمواردها المالية التي يمكن أن توجهها بشكل فعال خدمة لمصالحها والتوسع في نشاطات اقتصادية حيوية والنهوض بها كالصناعة وتطوير البنية التحتية والطاقات المتجددة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من القطاعات التي من شأنها أن تساعد على توسيع القاعدة الإنتاجية للدولة وضمان نمو اقتصادي مستدام بعيدا عن النفط وإعطاء مرونة أكبر للاقتصاد في التعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية لا سيما تلك المتعلقة بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط في الأسواق الدولية.

و من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة الصناديق السيادية في بعث الأنشطة الاقتصادية و تنويعها وقدرتها على خلق موارد جديدة للاقتصاد؟ و ما مدى فاعلية الإستراتيجية الاستثمارية لصندوق مبادلة للاستثمار في دعم جهود التنوع الاقتصادي في إمارة أبوظبي؟

الفرضيات: يمكن طرح إجابة مبدئية لإشكالية البحث على النحو الآتي:

- 1- تعتبر الصناديق السيادية من أهم استراتيجيات و أنماط تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الاقتصاد الوطني، حيث تساهم بشكل فعال في تحقيق المزايا التنافسية والتي تشكل بدورها دعامة أساسية لتنوع الاقتصاد الوطني.
- 2- يعتبر صندوق مبادلة للاستثمار بأبوظبي من أهم المؤسسات الاستثمارية المحلية التي ساهمت كثير في تنمية اقتصادها الوطني و إرساء دعائم تطوره و تنويع قطاعاته الاقتصادية المنتجة التي تكفل ضمان نمو اقتصادي مستدام بعيدا عن الاعتماد على مداخيل و عائدات النفط و الغاز في تنشيط الاقتصاد الوطني .

هدف الدراسة: يسعى هذا البحث إلى إبراز دور الصناديق السيادية في دعم جهود التنوع الاقتصادي وتعزيز أوجه الترابط في الاقتصاد بما يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام على المدى البعيد.

أهمية الدراسة: يستمد هذا البحث أهميته في كونه يتطرق إلى التنوع الاقتصادي الذي يعد موضوع جوهرى وحساس يتوقف عليه نجاح واستمرار عملية التنمية في الإمارات العربية المتحدة، وتسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه صناديقها السيادية في تحقيق هذا الهدف الذي يساهم في إرساء المقومات الأساسية للاقتصاد الوطني وتقوية الترابط بين قطاعاته.

منهجية البحث:

تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية لتوضيح أهداف البحث التي تركز على اعتبار أن إستراتيجية الصناديق السيادية أداة للتنوع الاقتصادي المستدام. حيث قمنا بجمع المعلومات والبيانات التي تساعد على التحليل الدقيق للبيانات و بالأخص الرقمية منها للوصول على تحقيق الأهداف المذكورة أنفا.

وعليه تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور أساسية متمثلة في مايلي:

1- الملامح الرئيسية للصناديق السيادية.

2- التنوع الاقتصادي المستدام.

3- دور صندوق مبادلة للاستثمار في دعم جهود التنوع الاقتصادي المستدام في إمارة أبو ظبي.

2. الملامح الرئيسية للصناديق السيادية :

ظهرت الصناديق السيادية كأحد الفاعلين الأساسيين على الساحة المالية وكأهم أداة من أدوات الاستثمار التي تستخدمها الدولة لإدارة واستثمار فوائضها المالية المتأتية إما من تصدير الموارد الطبيعية (النفط) أو الفوائض التي حققتها في موازينها التجارية بفضل تنافسية صادراتها بغرض تحقيق دخل مستقر ومستدام وضمان استقرار الموازنة العامة والاقتصاد من تذبذبات أسعار النفط وعائداته .

1.2 مفهوم الصناديق السيادية:

ظهر مصطلح صناديق الثروة السيادية في عام 2005 من قبل المؤلف أندرو روزا نوف ANDREW RAZANOV في مقاله الذي يحمل عنوان "من يملك ثروة الأمم؟" المنشور في مجلة المصارف المركزية، حيث اعتبر أن صناديق الثروة السيادية عادة ما تكون فوائض ثانوية من الميزانية العامة للدولة الذي تراكمت لسنوات بسبب الظروف الاقتصادية المواتية، والوضع المالي المتأني نتيجة التخطيط الجيد للميزانية وتقييد الإنفاق على المدى الطويل.

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) صناديق الثروة السيادية أنها عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى (A. Blundell, Yu-Wei, & Yermo, 2008).

كما يعرفها معهد صناديق الثروة السيادية بأنها عبارة عن صندوق استثمار حكومي مكون من موارد متأتية من الفائض المحصل من ميزان المدفوعات أو عمليات الصرف أو نواتج عمليات الخصخصة أو إيرادات الصادرات السلعية، و وفقا لهذا التعريف فإن صندوق الثروة السيادية لا يتضمن صناديق التقاعد الحكومية والشركات المملوكة للدولة بالإضافة إلى احتياطات الصرف المدارة من قبل السلطات النقدية والمستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية (Sovereign Wealth Funds Institute, what is Sovereign Wealth Funds).
(Sovereign Wealth Funds Institute, what is Sovereign Wealth Funds).

أما صندوق النقد الدولي (FMI) يرى أن صناديق الثروة السيادية هي عبارة عن صناديق استثمار ذات أغراض محددة تملكها الحكومة العامة، وتنشؤها للأغراض الاقتصادية الكلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية، كما تتسم صناديق الثروة السيادية بتنوع

هياكلها المنظمة للجوانب القانونية والمؤسسية وممارسات الحكومة، وهي مجموعة متغايرة الخصائص، فمنها صناديق استقرار المالية العامة وصناديق المدخرات ومؤسسات استثمار الاحتياطات، وصناديق الاحتياطات الغير مقترنة بالالتزامات التقاعدية الصريحة (Allen & Caruana, 2008).

2.2 أنواع الصناديق السيادية:

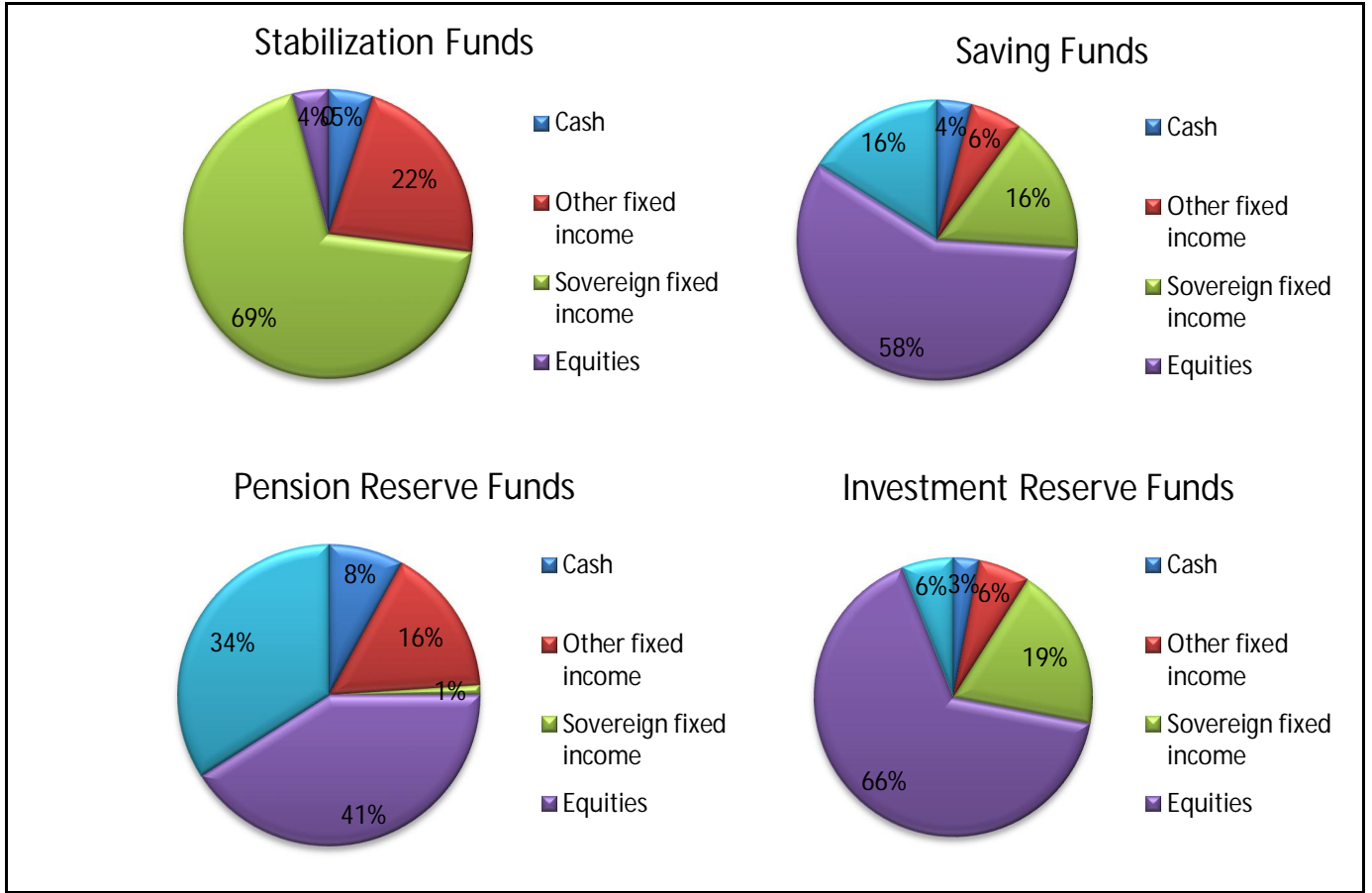
أشار صندوق النقد الدولي في تقرير الاستقرار العالمي إلى إمكانية تصنيف صناديق الثروة السيادية حسب الهدف الرئيسي من إنشائها إلى خمسة أنواع يمكن استعراضها فيما يلي (International Monetary Fund, October 2007) :

- **صناديق الاستقرار:** تشكل تقلبات أسعار السوق الدولية مصدر قلق رئيسي للاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على عائدات صادرات مواردها الطبيعية كمصدر للعملة الصعبة وتوازن موازنتها، ولمواجهة هذه التقلبات أنشأت الدول الغنية بهذه الموارد (النفط، النحاس، الفوسفات) صناديق بهدف تحقيق الاستقرار وعزل الميزانية والاقتصاد ككل من تقلبات أسعار السلع الأساسية والصدمات الخارجية.
- **صناديق ادخار:** تهدف إلى التوزيع العادل للثروة بين الأجيال من خلال تحويل الأصول غير المتجددة إلى أصول مالية متنوعة طويلة الأجل مع ضمان تحقيق عوائد معتبرة، كما أنها تسمح بمكافحة الآثار السلبية للاستغلال المفرط للموارد الطبيعية أو ما يعرف **بالعلة** أو **المرض الهولندي*** وذلك من خلال امتصاصها لهذه الموارد واستثمارها في الخارج بدل إنفاقها داخل الاقتصاد الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وأسعار الصرف .
- **صناديق التنمية:** وهي الصناديق التي عادة ما تساعد على تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تشجيع السياسات المتبعة في قطاعات اقتصادية التي يمكن أن تعزز نمو الناتج المحلي المحتمل في البلد المعني، بالإضافة إلى أنها تقوم بتمويل البنى التحتية وإنشاء الشركات الصناعية أو الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية بهدف التنمية.
- **صناديق معاشات التقاعد:** وهي الصناديق التي تغطي التزامات التقاعد الطارئة غير محددة في الميزانية العامة للدولة (من مصادرها خلافا لاشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد).
- **صناديق الاستثمار:** وهي الصناديق التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية، وتهدف إلى استثمار أصولها في تشكيلة متنوعة من الاستثمارات بهدف تحقيق عائد أعلى من عائد الاحتياطات ومن ثم الحد من تكاليف الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطات الدولية.

يمكن توضيح توزيعات تشكيلة محفظة الاستثمار التي تتماشى مع هدف كل صندوق في الشكل التالي:

* ظاهرة تحدث عندما يؤدي اكتشاف ثروة طبيعية في بلد معين إلى ارتفاع قيمة عملة البلد الأمر الذي يجعل المنتجات الصناعية للبلد أقل تنافسية مقارنة بباقي الدول ويؤدي كذلك إلى ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات.

الشكل 1: توزيع أصول المحفظة الاستثمارية لمختلف أنواع الصناديق السيادية



Source: Abdullah Al-Hassan et al, Sovereign Wealth Funds, 2013, P5.

3.2 أهداف الصناديق السيادية:

تتعدد أهداف الصناديق السيادية وتختلف حسب إستراتيجية كل صندوق غير أن جميعها لديها هدف مشترك متمثل في نقل الثروة نحو المستقبل، ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط التالية (Delacour, 2009) :

- **دخول لتحقيق الاستقرار:** تم إنشاء الصناديق السيادية من أجل التصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية (نפט والغاز) وبالتالي ضمان استقرار إيراداتها من صادرات هذه السلع، في الواقع إن أسواق السلع الأساسية لاسيما النفط يخضع لتقلبات حادة في أسعارها، وتعاني الدول التي تعتمد اقتصادياتها على صادرات هذه المنتجات من وطأة هذه التغيرات، وقد تكون ميزانياتها غير متوازنة بين الإنفاق المحدد على مدى عدة سنوات والدخل غير المنتظم (يخضع لظروف خارجية)، وبالتالي تساعد صناديق الاستقرار على حماية اقتصاديات هذه الدول من خلال تمويلها وتوفيرها لموارد مستقرة بدل من مواردها المتقلبة، أي أن موارد الصندوق لديها القدرة على استيعاب انخفاض أسعار السلع (النفط) وتغطية احتياجات الدولة من التمويل خلال فترات الانكماش، وهذا هو الهدف الأساسي لبعض الصناديق كاهيئة العامة للاستثمارات الكويتية (KIA) وصندوق ضبط الإيرادات الجزائري (FRR) ؛

- **مدخرات الأجيال:** يتمثل هذا الهدف في الحفاظ على الدخل من الموارد الطبيعية غير المتجددة، ومن ثم توفير مدخرات للأجيال القادمة، بتحويل الأصول غير المتجددة إلى أصول مالية طويلة دائمة، أي أنها آلية تعمل لتحقيق وفرة مالية والاستفادة من ثروة اليوم لبناء تراث الغد، وهذا هدف آخر من أهداف الهيئة العامة للاستثمارات الكويتية (KIA) وجهاز قطر للاستثمار (QIA) و جهاز استثمار أبو ظبي (ADIA)؛

- **التنوع الاقتصادي:** يضاف إلى معضلة المالية العامة في البلدان النفطية وأبعادها التنموية معضلة أخرى تواجه تلك البلدان التي تعتمد اقتصادياتها على إنتاج وتصدير النفط، وتلك المعضلة كانت ولا زالت أهم هاجس في مخططاتها التنموية، وتمثل المعضلة بالاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط (سواء نضوبا طبيعيا أو انحسار دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة للطاقة) لذلك كان هدف التنوع الاقتصادي أي تنوع مصادر الدخل الوطني أو تنوع مصادر الدخل الحكومي بتطوير القطاعات والإيرادات غير النفطية هدفا معلنا لمعظم البلدان النفطية، وخصوصا في الخليج العربي، وللتعامل مع هذه المعضلة اتبعت البلدان النفطية مسارين متلازمين في بعض الأوقات، ومستقلين في البعض الآخر، يتمثل المسار الأول في استخدام جزء من العائدات النفطية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدماتية الملائمة لظروفها، وذلك الجزء المستخدم للتنمية المحلية يختلف باختلاف البلدان واختلاف الظروف الزماني أيضا، أما المسار الثاني فيتمثل في ادخار جزء من الإيرادات النفطية الآتية وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي لتشكيل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه في المدى الطويل، ومن هذه الصناديق نجد صندوق "مبادلة للتنمية" بأبوظبي ومؤسسة دبي للاستثمار (ICD) وجهاز قطر للاستثمار (QIA)؛

- **الأداء الأمثل:** تهدف بعض الصناديق السيادية إلى تعظيم العائد على الاحتياطات الأجنبية كما هو الحال بالنسبة للشركات الاستثمارية للاحتياطات، وتشمل احتياطات النقد الأجنبي على جزء ضروري للسياسة النقدية وإدارة سعر الصرف، حيث يتحكم البنك المركزي بالاحتياطات الرسمية وتتم إدارتها بعناية فائقة على المدى القصير لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في السلامة والسيولة، وينبغي أن تغطي الاحتياطات عادة ما لا يقل عن ثلاثة أشهر من الواردات أو مقدار الديون قصيرة الأجل للبلاد، والجزء المتبقي من هذه الاحتياطات يمكن أن يدار على نحو أفضل منه في الإطار التقليدي المطبق على الاحتياطات الرسمية، وتحقيقا لهذا الهدف يتم وضعها في صندوق سيادي لاستثمارها في أصول ذات مخاطر عالية ومتنوعة مما يعظم من عائداتها، وهذا هدف كل من شركة الاستثمار الصينية (CIC) وشركة الاستثمار السنغافورية (GIC)؛

- **تمويل المعاشات الاقتصادية:** أنشئت بعض الصناديق من أجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التقاعدية، نتيجة لتزايد النمو الديموغرافي والقدرة على تغطية متطلبات التمويل المتعلقة بها في المستقبل، فعندما تتراكم الاحتياطات المالية وتكون البيئة الديمغرافية مواتية يمكن استغلال هذه الظروف واستثمار هذه الفوائض للاستفادة منها، ثم استخدامها للمساهمة في تمويل المعاشات التقاعدية عندما تكون هناك احتياجات متزايدة عليها نتيجة لتأثير الشيخوخة. وهذا هو الغرض من صندوق الاحتياطي الفرنسي للتقاعد وصندوق احتياطات التقاعد الشيلي.

3. التنوع الاقتصادي المستدام:

تتطلب دراسة التنوع الاقتصادي الكشف عن درجة الاعتماد على المورد الوحيد في البلدان الريعية انطلاقاً من فكرة أساسية هي أن قدرة البلدان على تنوع مصادر دخلها تتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائدها أولاً، وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب و رفع القدرات وإدخال التقنيات الحديثة.

1.3 مفهوم التنوع الاقتصادي:

يعرف التنوع الاقتصادي بشكل عام على أنه تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (المعلا، صفحة 13)، ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة ومتنوعة من المصادر التي تشارك في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات" (United Nations – Nations Unis, , 2003).

كما ينصرف معنى التنوع الاقتصادي إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد، و في إطار الدول النفطية يعنى التنوع الاقتصادي بالحد من الاعتماد الشديد على قطاع النفط وعائداته المالية عبر تطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر غير نفطية للإيرادات، بالإضافة إلى تقليص الدور الريادي للقطاع العام المترهل وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (مرزوك و حمزة، 2014).

2.3 أهداف التنوع الاقتصادي: يمكن تلخيص أهداف التنوع الاقتصادي في النقاط التالية (لزعر، 2017):

- خلق معدلات نمو عالية على المدى الطويل وضمان استمراريته من خلال تشجيع الاستثمار في قطاعات النشاط الاقتصادي المتنوعة ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- جعل هيكل الاقتصاد أكثر تنوعاً وإنتاجية وأقل عرضة للمخاطر والصدمات الاقتصادية الخارجية مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، والتقلبات المناخية (الفيضانات، الجفاف،..) بالنسبة للدول الزراعية، وتدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة على المستوى التجاري؛
- توفير مصادر جديدة للدخل وللنقد الأجنبي ولموارد الموازنة العامة، وتقليص الدور الريادي للقطاع العام وتمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتشجيعه على مواجهة المنافسة الكبيرة في الأسواق الداخلية والخارجية ومسايرة ركب التطورات التكنولوجية.
- تأمين بيئة اقتصادية مستقرة تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي وتوفير مناخ ملائم لبيئة الأعمال؛
- تنوع مصادر الدخل الوطني والحد من الانكشاف على عائدات قطاع أحادي؛

- رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل الوطني وتحسين كفاءة وفاعلية هذه القطاعات وتربطها وبخاصة قطاع الصناعات التحويلية؛
- 3.3 مقاييس التنوع الاقتصادي:** يمكن الاستناد إلى مجموعة من المقاييس والمؤشرات للوقوف على مدى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي وتقدمها في ما يلي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2001):
- **معدل ودرجة التغير الهيكلي:** كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نمو و/أو تقلص إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع حيثما يتيح توافر البيانات بذلك؛
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعد استقرار سعر النفط:** ومن المفهوم أن التنوع يفترض فيه أن يجد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛
- **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة:** نظرا لأن أحد أهم أهداف التنوع في الدول النفطية هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، بالإضافة إلى مؤشر وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الأيام التي يدل نجاحها على تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية؛
- **نسبة الصادرات غير النفطية لإجمالي الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية:** بصورة عامة يدل الارتفاع المطرد للصادرات غير النفطية على زيادة التنوع، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته؛
- **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** من الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛
- **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو مؤشر هام في الدول النفطية يقيس إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي؛
- **توزع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص:** يمكن الاستناد إلى هذا المؤشر لتقييم درجة نجاح برامج الخصخصة والاختبار وتعزيز صلاحية مؤشرات أخرى تظهر تغيرات إسهام القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

4. دور صندوق مبادلة للاستثمار في دعم جهود التنوع الاقتصادي المستدام في إمارة أبو ظبي:

دخل صندوق مبادلة للاستثمار في شبكة واسعة من الشراكات الإستراتيجية في قطاعات ومشاريع اقتصادية حيوية في مناطق جغرافية متعددة خارج قطاع المحروقات كقطاع الصناعة والتعدين، صناعة الطيران، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قطاع البنية التحتية والطاقت المتجددة سعيًا منه إلى تنوع القاعدة الاقتصادية للإمارات وإرساء الدعائم اللازمة لضمان نمو اقتصادي مستدام. وفيما يلي سنعرض على تقديم تعريف لهذا الصندوق و نعرض إستراتيجيته الاستثمارية المطبقة ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام:

1.4 ملحة حول صندوق مبادلة للاستثمار وتطوره التاريخي:

تأسس صندوق مبادلة للاستثمار بموجب المرسوم الأميري رقم 12 الصادر في 06 أكتوبر 2002 بهدف إدارة عائدات النفط والإسهام في تنوع القاعدة الاقتصادية لإمارة أبو ظبي بعيدا عن المخاطر والأزمات نابعة من أسواق النفط المتقلبة، ويتولى هذا الصندوق مهمة المساهمة في دعم جهود التنوع الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام من خلال استثمار الإيرادات النفطية المحولة إليها من طرف الحكومة في قطاعات اقتصادية إستراتيجية لتحقيق عوائد مالية مستدامة على المدى الطويل (شركة مبادلة للاستثمار، 2012). وقد مرت شركة مبادلة للاستثمار بمحطات مهمة في تاريخها نوجزها في الجدول التالي:

الجدول 1 : التطور التاريخي لشركة "مبادلة للاستثمار"

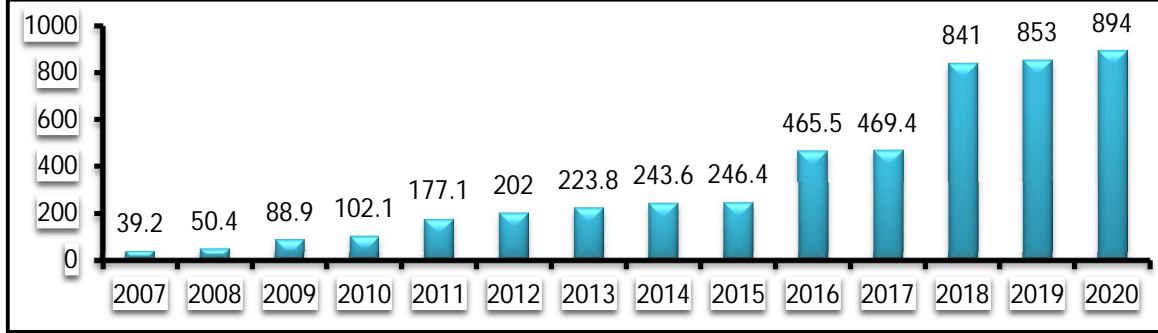
الحدث	الفترة
تأسيس شركة مبادلة بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي.	2002
تأسيس شركة مبادلة بالاشتراك مع "Occidental Petroleum Corporation" و"TOTAL" شركة دولفين للطاقة بهدف إنتاج ونقل الغاز من حقل الشمال في قطر إلى إمارة أبو ظبي وسلطنة عمان، وتلي دولفين حاليا 30% من احتياجات الطاقة في الإمارات.	2003
تأسيس شركة مبادلة كشركة متخصصة في مجال الطاقة المتجددة.	2006
شركة مبادلة توقع عقد شراكة مع General Electric يشمل التعاون في مجالات البحث والتطوير والطاقت النظيفة وصناعة الطيران والتدريب على المستوى المؤسسي.	2008
استحواذ شركة مبادلة على حصة 19.3% من شركة الالكترونيات الدقيقة المتقدمة "AMD" الأمريكية المتخصصة في أشباه الموصلات وتصميم تقنيات الأجهزة الذكية.	2008
شركة مبادلة تقوم بالشراسة مع شركة مطارات أبو ظبي بمشروع مشترك يساهم في تحفيز صناعة الطيران في أبو ظبي.	2012
شركة مبادلة تقوم بالتحالف مع شركة دبي للاستثمارات الحكومية لتشكيل شركة الإمارات للألمنيوم من خلال دمج شركة "dubal" التابعة لشركة دبي للاستثمارات وشركة "emal" التابعة لمبادلة.	2013
أبرمت شركة مبادلة اتفاقية شراكة مع كل من شركة "Boeing" وشركة "Airbus" تنص على أن "Strata" التابعة لمبادلة ستنتج مكونات الطائرات في صفقة بلغت قيمتها 16 مليار درهم إماراتي أو ما يعادل (4.4 مليار دولار أمريكي) حتى عام 2030.	2013
أبرمت شركة مبادلة مع كل من شركة الاستثمار في رأس المال التابعة لبنك التنمية الصيني والإدارة الرسمية لتبادل العملات في الصين عقد شراكة لإنشاء الصندوق الاستثماري الإماراتي الصيني المشترك مناصفة بمبلغ قدره 10 مليار دولار أمريكي.	2015
شركة مبادلة تستحوذ على حصة في شركة "BP" النفطية البريطانية تبلغ قيمتها 2.2 مليار دولار أمريكي.	2016
إصدار مرسوم خاص بدمج كل من شركة مبادلة وشركة الاستثمارات البترولية الدولية "IPIC" ليتولد عنه كيان جديد تحت اسم "شركة مبادلة للاستثمار" بحجم أصول قدره 469 مليار درهم إماراتي أو ما يعادل (127 مليار دولار أمريكي).	2017
إصدار قرار بضم مجلس أبو ظبي للاستثمار "ADIC" ضمن مجموعة مبادلة للاستثمار وتأتي هذه الخطوة في إطار عدد من الخطوات التي اتخذتها حكومة أبو ظبي بهدف الارتقاء بالقدرات التنافسية للإمارة من خلال إقامة صندوق استثماري يتمتع بقدرات عالية بهدف الدفع بجهود التنوع وتعزيز النمو الاقتصادي.	2018

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات الموقع التالي:

Mubadala, Available at: <https://www.mubadala.com/ar/who-we-are/our-history.19/11/2022.h09:30>.

كما عرف حجم أصول شركة مبادلة للاستثمار ارتفاعا متواصلا منذ أن قامت الشركة بإصدار البيانات المالية السنوية لأول مرة في عام 2009 إلى نهاية عام 2016 كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل 2 : تطورات حجم أصول شركة مبادلة للاستثمار (مليار درهم إماراتي)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لشركة مبادلة للاستثمار، 2009-2020.

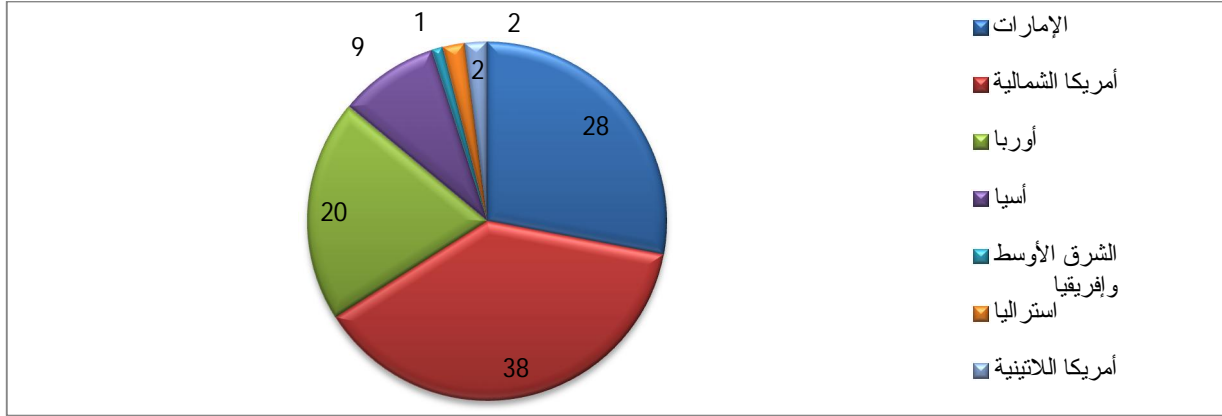
تشير بيانات الشكل أعلاه إلى التزايد المستمر لقيم أصول الشركة، حيث عرفت خلال الفترة ما بين عامي (2008-2013) ارتفاع حجم هذه الأصول بمعدلات متزايدة منتقلة من 89 مليار درهم إماراتي في عام 2009 إلى أكثر من 177 مليار درهم إماراتي في عام 2011، ليرتفع مرة أخرى إلى 202 و 223.8 مليار درهم إماراتي في عام 2012 و 2013 تباعا ومزامنة لبيئة أسعار النفط المنخفضة خلال النصف الثاني من عام 2014. وبداية عام 2015 التي فقدت خلالها الأسعار تقريبا 60% من قيمتها التي قادت بدورها إلى تقلص حجم العائدات النفطية المحولة من طرف حكومة إمارة أبو ظبي نحو الشركة، بقية قيمة أصول شركة "مبادلة" تراوح نفسها في حدود 245 مليار درهم إماراتي خلال عامي 2014 و 2015، وفي جوان 2016 تم دمج شركة "مبادلة" مع شركة الاستثمارات البترولية الدولية "IPIC" لتكوين كيان جديد سمي بـ"شركة مبادلة للاستثمار" بلغ حجم أصولها 465.4 مليار درهم إماراتي (127.8 مليار دولار) في عام 2016 وبإصدار المرسوم الأميري في جانفي 2017 الذي يقضي بضم مجلس أبو ظبي للاستثمار ADIC لشركة مبادلة للاستثمار من أجل خلق صندوق استثمار يتمتع بقدرات عالية تساعد على الدفع بجهود التنوع وتعزيز النمو الاقتصادي بلغ حجم أصول مبادلة للاستثمار 841 مليار درهم إماراتي ما يعادل 229 مليار دولار أمريكي ومع استغلال فرص الاستثمار في الأسواق العالمية بلغ حجم الصندوق 894 مليار درهم إماراتي (243.4) مليار دولار أمريكي في سنة 2020 (شركة مبادلة للاستثمار، 2020).

2.4 إستراتيجية الصندوق الاستثمارية ودورها في تحقيق التنوع الاقتصادي المستدام:

تمكنت شركة "مبادلة للاستثمار" في غضون سنوات قليلة منذ تأسيسها من تطوير شتى مجالات أعمالها انطلاقا من مشروع واحد في عام 2003 إلى مجموعة شركات تمتلك وتدير محفظة أصول متنوعة بلغت قيمتها أكثر من 465 مليار درهم إماراتي في عام 2016 موزعة على عدة قطاعات اقتصادية ومناطق جغرافية متنوعة. ويمكن الوقوف على استراتيجية وفلسفة الاستثمار الخاصة بمبادلة وقدرتها في استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة من خلال ما يلي:

1.2.4. توزيع استثمارات شركة "مبادلة للاستثمار" جغرافيا: تسعى شركة مبادلة للاستثمار لاستغلال فرص الاستثمار وتوسيع نطاق استثماراتها جغرافيا لتشمل مجموعة واسعة من الدول، بحيث تستثمر حاليا في أكثر من 30 دولة ويمكن الوقوف على الانتشار الجغرافي لاستثمارات مبادلة في الشكل التالي:

الشكل 3 : توزيع استثمارات شركة "مبادلة للاستثمار" جغرافيا"

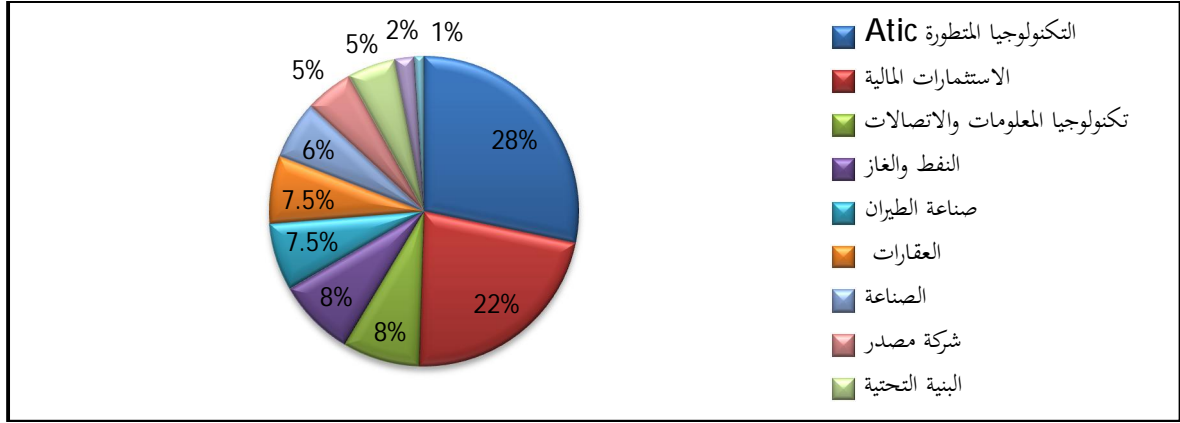


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقرير السنوي لشركة مبادلة للاستثمار 2019، ص 23.

لتحقيق الهدف المنوط بشركة مبادلة للاستثمار المتمثل في تنوع القاعدة الاقتصادية لإمارة أبو ظبي تركزت أغلب استثمارات شركة "مبادلة" محليا، فنجد أن نسبة 28% من إجمالي استثماراتها متواجدة داخل الإمارات بقيمة 66.5 مليار درهم إماراتي موزعة على 75 مشروع استثماري منها 74 مشروع داخل الإمارات المتحدة هذا ما يعكس الأهداف التنموية التي تسعى لها الشركة، إضافة إلى ذلك تركزت استثمارات مبادلة في أمريكا الشمالية بنسبة 38% بقيمة استثمار تجاوزت 39 مليار درهم في نهاية 2017 (Mubadala Development Company PJSC, 2017)، وتلتها في ذلك أوروبا بنسبة 20% بقيمة استثمار بلغت 7.26 مليار درهم، وتسعى الشركة من خلال استثماراتها في هذه المناطق لاستقطاب التكنولوجيا وكسب الخبرات التقنية والفنية التي تتمتع بها شركات هذه المناطق، كما استطاعت شركة مبادلة للاستثمار أن تتواجد في الأسواق الناشئة التي تعرف نشاطا كبيرا في الآونة الأخيرة وتحوز فرص استثمار أكبر فنجد أن نسبة 3.37% من استثمارات الشركة تتواجد في دول إفريقيا بقيمة 3.42 مليار درهم، كما استثمرت مبادلة نسبة 2.97% من استثماراتها في دول جنوب شرق آسيا بقيمة 3.02 مليار درهم، ونسبة 0.39% من إجمالي استثمارات الشركة في دول وسط آسيا بقيمة 0.4 مليار درهم إماراتي

2.2.4. توزيع استثمارات شركة "مبادلة للاستثمار" حسب القطاعات: يتمحور هيكل أعمال مبادلة للاستثمار حول أربعة قطاعات رئيسية تشمل جميع أعمال الشركة التي تغطي 13 قطاع اقتصادي وتنتشر في أكثر من 30 دولة، تتيح هذه القطاعات للشركة توسيع نطاق محافظتها الاستثمارية وإدارتها لتحقيق عوائد مالية معتبرة تساهم في تنوع اقتصاد إمارة أبو ظبي. ويمكن توضيح أهم توزيعات شركة مبادلة حسب القطاعات الاقتصادية في الشكل الموالي:

الشكل 4 : توزيعات شركة "مبادلة للاستثمار" حسب قطاعات الأعمال الاقتصادية



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقرير السنوي لشركة "مبادلة للاستثمار" 2014.

يوضح الشكل أعلاه التنوع الكبير في محفظة أصول شركة مبادلة للاستثمار التي تتوزع على تشكيلة واسعة من القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية بعيداً عن دائرة المحروقات التي لا تشكل سوى 8% من إجمالي استثمارات الشركة، في حين نجد أن أكثر من الثلث 36% من استثمارات مبادلة تتركز في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بمبلغ استثماري وصل إلى 17.3 مليار دولار موزعة على عدة شركات محلية وأخرى عالمية منها شركة (AMD) المتخصصة في الأجهزة الدقيقة المتقدمة ومقرها الولايات المتحدة الأمريكية وتستحوذ مبادلة للاستثمار على 19% من إجمالي أسهمها ومبلغ 6 مليار دولار في شركة (Globalfoundereis) التي تعتبر من الشركات الرائدة عالمياً في مجال تصميم وتطوير أشباه الموصلات وتمتلكها شركة مبادلة للاستثمار بالكامل، ويعكس تركيز مبادلة للاستثمار على هذا القطاع الحساس أهداف ورؤية إمارة أبو ظبي التي تسعى من خلالها إلى كسب خبرات وقدرات تمكنها من تقوية البنية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال الذي بات أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد في الوقت الحاضر.

واستحوذت الاستثمارات المالية على نسبة 22% من إجمالي استثمارات مبادلة بقيمة استثمار بلغت 10.6 مليار دولار موزعة على عدة شركات منها قيمة 2.2 مليار دولار في شركة (British Petroleum) التي تدخل في الاتفاق الذي ينص على أن تستحوذ شركة مبادلة على 2% من إجمالي أسهم الشركة، بالإضافة إلى قيمة 300 مليون يورو كمنصة استثمار مشتركة مع شركة (CDC International Capital) الفرنسية المتخصصة في الاستثمار المباشر، تستهدف هذه المنصة الاستثمارات الخاصة المباشرة كالرعاية الصحية والتعليم والعقارات في الاقتصاد الفرنسي، كما خصصت شركة مبادلة 7.5% من استثماراتها في قطاع صناعة الطيران موزعة على شركات من أهمها شركة "سند" المتخصصة في تصنيع وصيانة الطائرات وتقدر قيمة سند بقيمة 35 مليار دولار وهي مملوكة بالكامل لمبادلة للاستثمار بالإضافة لشركة "ستراتا" المتخصصة في إنتاج أجزاء هياكل الطائرات، ومن أجل تطوير العقار والبنية التحتية في الإمارة خصصت مبادلة نسبة 7.5% و5% على التوالي من استثماراتها للنهوض بمهدين القطاعين من خلال القيام بعدة مشاريع من أهمها شركة أبار العقارية المتخصصة في تطوير القطاع العقاري وشركة أبو ظبي للتمويل المتخصصة في توفير الحلول المبتكرة للتمويل العقاري بالإضافة لشركة الدار المتخصصة في دعم البنية التحتية في المنطقة، كما خصصت مبادلة نسبة 2% من استثماراتها في قطاع الرعاية الصحية كخطوة للمساهمة في تلبية احتياجات الرعاية الصحية في المنطقة وتأسيس منشآت رعاية صحية متخصصة من أهمها

Cleveland Clinic Abu Dhabi الذي تم تصميمه من قبل مبادلة و كليفلاند كلينك المستشفى الرائد في أمريكا لتلبية احتياجات الرعاية الصحية في أبو ظبي ومستشفى Healthpoit المتخصص في الرعاية الصحية الأولية.

3.2.4. مساهمات القطاعات في توليد العائدات: تمكنت شركة مبادلة للاستثمار بفضل إستراتيجيتها الاستثمارية القائمة على التنوع من تحقيق عائدات مالية ساهمت في تشكيلها مجموعة واسعة من القطاعات يمكن عرض تطورها في الجدول الموالي :

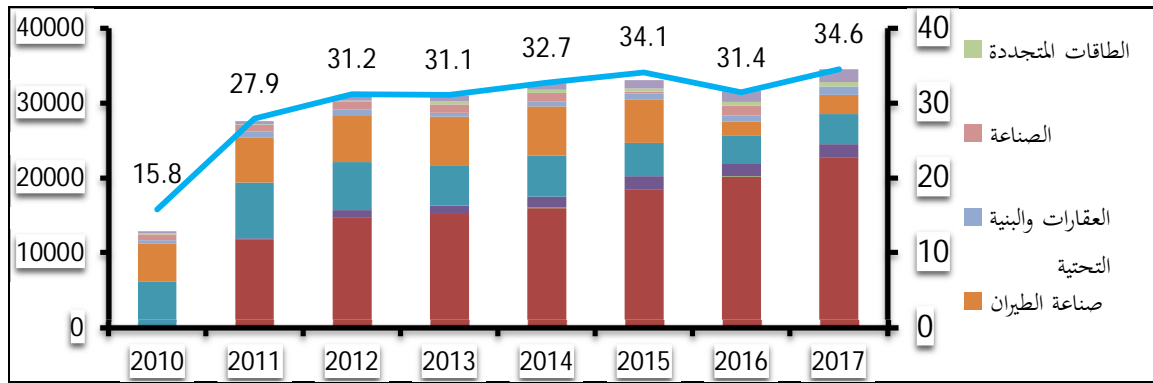
جدول 2 : تطورات حجم إيرادات شركة مبادلة للاستثمار خلال (2008-2017)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات (مليار درهم)	6.7	13.1	15.8	27.9	30.8
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات (مليار درهم)	31.1	32.7	34.1	31.3	34.6

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير السنوية لشركة مبادلة للاستثمار، أعداد مختلفة، 2009-2017.

تشير بيانات الجدول أعلاه إلى الحجم المتزايد للإيرادات المالية لشركة مبادلة للاستثمار و التي شهدت ارتفاعات متلاحقة خلال الفترة (2008-2017) بحيث انتقلت من مستوى 6.7 مليار درهم إماراتي إلى أكثر من 34 مليار درهم (9.43 مليار دولار أمريكي) خلال ذات الفترة محققة بذلك متوسط سنوي قدره 24 مليار درهم، وقد أسهمت مجموعة القطاعات التي تدخل ضمن محفظة استثمارات الشركة في تشكيل هذه الإيرادات بنسب متفاوتة كما يوضح الشكل التالي:

الشكل 5 : مساهمة القطاعات في توليد الإيرادات خلال الفترة (2010-2017)

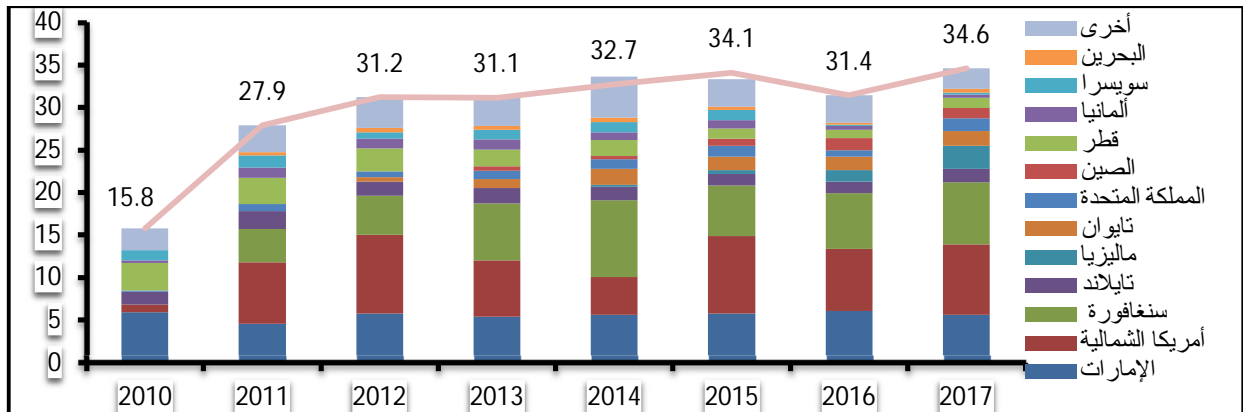


المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقرير السنوي لشركة مبادلة للاستثمار للسنوات 2010-2017.

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ النمو المتواصل في حجم إيرادات مبادلة للاستثمار خلال هذه الفترة بفضل تحقيق عائدات كبيرة في كل من قطاع التكنولوجيا المتطورة وأشباه الموصلات (ATIC) وقطاع صناعة الطيران بالإضافة إلى قطاع النفط والبنية التحتية، بحيث ساهم قطاع (ATIC) منذ بداية دخوله حيز استثمارات الشركة بالحصة الأكبر في توليد إيرادات الشركة بنسب تصاعدية ارتفعت من 42% بقيمة 11.8 مليار درهم (3.2 مليار دولار أمريكي) في عام 2011 إلى 65.5% بقيمة 22.8 مليار درهم

(6.1 مليار دولار) في نهاية 2017، وجاء قطاع النفط في المرتبة الثانية من حيث توليد إيرادات الشركة بحصة 42% بقيمة 6.1 مليار درهم (1.6 مليار دولار) في عام 2010 لتراجع حصة هذا القطاع تدريجياً حتى وصلت إلى 12% في نهاية 2017 بقيمة 4.1 مليار درهم (1 مليار دولار) ولعل هذا التراجع يثبت مدى اضطلاع الشركة بتنفيذ رؤية أبو ظبي الهادفة لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن المحروقات، كما ساهم قطاع صناعة الطيران بدوره بحصة 32% في توليد إيرادات الشركة بقيمة 5.1 مليار درهم (1.4 مليار دولار) في عام 2010 وتراجعت هذه الحصة تدريجياً خلال السنوات اللاحقة لتستقر في حدود 7.3% في عام 2017 بقيمة 2.5 مليار درهم، كما ساهم كل من قطاع العقارات والبنية التحتية وقطاع الصناعة بمحدود 3% طوال الفترة في توليد الإيرادات بقيمة 1.1 و 1.2 مليار درهم على التوالي في نهاية عام 2017، وساهم قطاع الرعاية الصحية بحصة 5% في إيرادات مبادلة بقيمة 1.7 مليار درهم. ونظراً للانتشار الجغرافي الجيد لاستثمارات شركة مبادلة في العديد من المناطق فقد ساهمت هذه الأخيرة في تشكيل إيرادات الشركة بنسب متفاوتة كما هو موضح في بيانات الشكل الموالي:

الشكل 6 : مساهمة التوزيعات الجغرافية في توليد الإيرادات خلال الفترة (2010-2017)



Source :Mubadala Development CompanyPJSC, Board of Directors Report andConsolidated Financial Statements, Annual Report, 2010-2017.

تشير بيانات الشكل أعلاه على التوزيع الجغرافي لنشاط الشركة و حجم مساهمة كل منطقة في توليد إيرادات الشركة، حيث يلاحظ أن منطقة أمريكا الشمالية ساهمت بالقدر الأكبر في تشكيل إيرادات الشركة بنسبة 25% بقيمة عائدات بلغت ما بين (4-9) مليار درهم خلال الفترة 2011-2017، وجاءت سنغافورة في المرتبة الثانية من حيث المشاركة في تشكيل إيرادات الشركة بنسبة 20% بقيمة عائدات قاربت 7 مليار درهم خلال ذات الفترة، ونظراً لتركز استثمارات شركة مبادلة داخل الإمارات فقد ساهمت هذه الأخيرة بنسبة 17% في تشكيل إيرادات الشركة بقيمة عائدات 5 مليار درهم، كما ساهمت تايلاند بنسبة وصلت إلى حدود 10% بقيمة عائدات تجاوزت 2 مليار درهم وتلتها في ذلك قطر بنسبة مشاركة 4% بقيمة عائدات بلغت 1.5 مليار درهم، وتوزعت باقي النسب على العديد من الدول التي تستثمر بها شركة مبادلة للاستثمار.

5. خاتمة:

تدخل إستراتيجية استثمار الفوائض النفطية في إطار مجموعة من الخطوات التي وضعتها الإمارات العربية المتحدة في رؤية 2030 التي تسعى من خلالها إلى وضع تلك الثروة النفطية في المصلحة العامة و تعزيز اقتصادها ودعم جهود التنوع الاقتصادي لتجنب المخاطر والآثار السلبية التي تحدثها أسعار النفط المتقلبة، وفي سبيل تحقيق هدف التنوع وتحقيق مزايا تنافسية بخلاف النفط والغاز دخل صندوق مبادلة للاستثمار بالعديد من الصفقات والمشاريع الإستراتيجية في قطاعات حيوية التي من شأنها أن تساعد على دعم القاعدة الاقتصادية للدولة وضمان نمو اقتصادي مستدام وتقليص الاعتماد على النفط وعائداته في النشاط الاقتصادي.

6. النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ساهم صندوق مبادلة للاستثمار في إرساء دعائم وأسس التنوع الاقتصادي داخل دولة الإمارات عبر تحفيز التنمية في قطاعات متعددة ومشاريع متنوعة من الصناعات المعتمدة بشكل مكثف على المعرفة كقطاع الصناعة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من القطاعات التي تعطي مرونة أكبر للاقتصاد في التعامل مع التقلبات الدورية في أسعار النفط؛

- إن اضطلاع صندوق مبادلة للاستثمار بدور كبير في تحقيق التنوع الاقتصادي داخل الإمارات يظهر من خلال تبني الصندوق لنهج متكامل يتجاوز مجرد تحقيق عائدات مالية والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بل تخطت أنشطته الحالية في مجالات البنية التحتية والصناعات لمصلحة الأجيال الحالية إلى توفير منافع اجتماعية واقتصادية للأجيال القادمة ، وهو ما يدخل في صميم تحقيق هدف التنوع الاقتصادي المستدام؛

5. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• المؤلفات:

- 1- إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد. (2017). الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة (دراسات تحليلية تطبيقية) (الإصدار 1). الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة.
- 2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2001). التنوع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، حالة اقتصاديات بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (مجلس التعاون الخليجي). 13. نيويورك.
- 3- عاطف لافي مرزوك، و عباس مكي حمزة. (2014). التنوع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،
- 4- عماد تكواشت. (2012). واقع و آفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية والتنمية المستدامة في الجزائر. مذكرة ماجستير ، باتنة، الجزائر: جامعة باتنة.
- 5- مجيد احمد المعلا. (بلا تاريخ). التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995-2000).. الإمارات العربية المتحدة: وزارة التخطيط.
- 6- محمد & علي جمعان الشكيل رأفت اسماعيل رمضان. (1988). الطاقة المتجددة (الإصدار 2). بيروت، لبنان: دار الشروق.

7- محمد أمين لزعر. (2017). الدول العربية وتنوع الصادرات.. جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط.

• مواقع الانترنت:

1- المجلس الوزاري العربي للكهرباء. (2015). دليل الطاقات المتجددة.

creee.org: http://www.rcreee.org/sites/default/files/daleel_web_2.pdf

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2013). المشاريع الرئيسية المحققة / الجارية في مجال الطاقات المتجددة. andi.dz:

<http://www.andi.dz/index.php/ar/132-energies-renouvelables/1208-principaux-projets-realises-en-cours-de-realisation-en-matiere-des-energies-renouvelables>

• التقارير:

شركة مبادلة للاستثمار. (2021). التقرير السنوي 2021.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

• المؤلفات:

1. Delacour, C. B. (2009). Les Fonds Souverains Ces nouveaux acteurs de l'économie mondiale.. Paris: Groupe Eyrolles, Les Echos Editions.
2. International Monetary Fund. (October 2007). Financial Market Turbulence , Global Financial Stability Report. Washington.
3. Mubadala Development Company PJSC. (2017). Board of Directors Report and Consolidated Financial Statements.
4. The Intergovernmental Panel on Climate Change .(2011) .renewable energy sources and climate change mitigation .New York, USA: cambridge university press.
5. United Nations – Nations Unis, . (2003). Unfccc Workshop On Economic Diversification, Fame Work Convention on Climate Change, Teheran, islamic Republic of Iran

• مواقع الانترنت:

1. A. Blundell, w., Yu-Wei, H., & Yermo, J. (2008). Sovereign Waelth and Pension Fund Issues. Retrieved 10 03, 2021, from OECD Working Papers on Insurance and Private PensionsWo: OECD Publishing France: <Http://www.oecd.org/finance/private-pensions/40345767.pdf>
2. Allen, M., & Caruana, J. (2008, 02 29). Sovereign Waelth and Fund- AWork Agenda. Retrieved 2019, from InternationalMonetary Fund FMI,Washington: <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2008/022908.pdf>
3. International Energy Agency .(2018) .IEA .iea.org: <https://www.iea.org/topics/renewables/>
4. oxford university press .(2018) .english oxford living dictionaries en.oxforddictionaries.com: https://en.oxforddictionaries.com/definition/renewable_energy
5. Sovereign Wealth Funds Institute, what is Sovereign Wealth Funds 10,2021 11. <http://www.oecd.org/finance/private-pensions/40345767.pdf>
6. The Natural Resources Defense Council .(2018) .NRDC من .The Natural Resources Defense Council: <https://www.nrdc.org/stories/renewable-energy-clean-facts>